

تأليف : ذ.ه. مونيير نكبي
نائب رئيس المحكمة التجارية بالدار البيضاء

مسطرة التوزيع بالمحاكمة بين النص القانوني والعمل القضائي



فهرس

- 5 _____ تقديمهم
- 7 _____ المبحث الاول : مسطرة التوزيع الودي
- 7 _____ المطلب الاول : عدم كفاية حصيلة التنفيذ للوفاء بجميع الديون
- 8 _____ الفقرة الاولى : الدائون الذين لهم حق المشاركة في التوزيع الودي
- 8 _____ الفقرة الثانية : متى يتم اللجوء الى مسطرة الاتفاق الودي
- 18 _____ المبحث الثاني : افتتاح مسطرة التوزيع بالمحاصة -المرحلة القضائية -
- 19 _____ المطلب الاول : افتتاح المسطرة واجل تقديم الوثائق
- 22 _____ المطلب الثاني : تقديم الدائنين لوثائقهم في الاجل المحدد
- 23 _____ المطلب الثالث : طبيعة اجل تقديم الوثائق
- 24 _____ المطلب الرابع : اعداد مشروع التوزيع
- 26 _____ المراحل التي يقطعها مشروع التوزيع
- 26 _____ اولا : ناتج عملية البيع
- 27 _____ ثانيا : التاكّد من السندات المقبولة والمستبعدة
- 29 _____ ثالثا : الوثائق المقبولة من طرف رئيس المحكمة اثناء عملية التوزيع
- 31 _____ رابعا : ترتيب الديون حسب الاولوية

- 32 _____ **المبحث الثالث : اصحاب الامتياز**
- 32 _____ **المطلب الاول : بالنسبة لنتائج بيع منقولات المنفذ عليه**
- 38 _____ **الفقرة الاولى : اتعاب المحامي**
- 39 _____ **الفقرة الثانية : توزيع ناتج بيع السفينة**
- 41 _____ **الفقرة الثالثة : حق امتياز المكري على منتوجات المنفذ عليه**
- 43 _____ **المطلب الثاني : توزيع ناتج بيع عقار المنفذ عليه**
- 45 _____ **المطلب الثالث : كيفية التوزيع**
- 55 _____ **الاولم التي يصدر قاضي التوزيع بالمحاصة**
- 73 _____ **اجتماعات قضائية**
- 75 _____ **اجتماعات قاضي التوزيع التحاصصي**
- 77 _____ **أمر صادر بتاريخ 2022/8/16 ملف رقم 22/8115/2022**
 - عدم تجديد الدائن الذي له رهن على الاصل التجاري للمنفذ عليه داخل الاجل المقرر قانونا في خمس سنوات , يفقد دينه صبغة الامتياز , ويدخل في خانة الديون العادية - نعم -
- 82 _____ **أمر عدد 45 صادر بتاريخ 2022/11/22 ملف رقم 14/8115/2022**
 - ان كان المشرع اعطي للدائن المرتهن حق الجمع بين مسطرتين - تحقيق الرهن ورفع دعوى اداء امام قضاء الموضوع - فانه لا يمكن استخلاص التعويض مرتين - نعم -
- 88 _____ **أمر صادر بتاريخ 2020/10/22 ملف رقم 2/8115/2020**
 - البنك الاجنبي الذي له رهن على السفينة, له حق الاولوية على باقي الدائمين عند غياب العمال وشركات الجر عملا بالمادة 108 من القانون البحري, بعد تذييل عقد الرهن بالصيغة التنفيذية - نعم -
- 94 _____ **أمر صادر بتاريخ 2020/11/3 ملف رقم 3/8115/2020**
 - المقرر قانونا انه في غياب الدائن الذي له رهن على عقار المنفذ عليه , فان جميع الديون تعتبر ديونا عادية - نعم -

- 101 أمر صادر بتاريخ 2021/10/5 ملف رقم 15/8115/2021
- الدائن الذي له رهن على معدات المنفذ عليه , يأتي في الرتبة الرابعة بعد امتياز المصاريف القضائية, ومصاريف المحافظة على الشيء , والاجراء عملا بالمادة 365 من مدونة التجارة - نعم -
- 107 أمر صادر بتاريخ 2021/9/23 ملف رقم 23/8115/2020
- غياب العمال يجعل الخزينة لها حق الاولوية على ناتج بيع منقولات المنفذ عليه - نعم -
- 111 أمر صادر بتاريخ 2021/9/28 ملف رقم 20/8115/2021
- المبالغ المالية المودعة في اسم المنفذ عليه تعتبر مالا منقولاً يطبق عليها مايطبق على توزيع ناتج بيع منقولاته - نعم -
- 117 أمر صادر بتاريخ 2021/10/5 ملف رقم 15/8115/2021
- الدائن الذي يتوفر على رهن على معدات المنفذ عليه , يعطيه القانون المرتبة الثانية من حيث الامتياز على ناتج بيع هذه المعدات عملا بالمادة 365 من مدونة التجارة - نعم -
- 123 أمر صادر بتاريخ 2021/10/20 ملف رقم 12/8115/2020
- عدم كفاية ناتج بيع منقولات المنفذ عليه للوفاء بجميع ديون العمال يقتضي توزيعها بينهم عن طريق التناقص - نعم -
- 137 أمر صادر بتاريخ 2021/7/13 ملف رقم 11/8115/2021
- المحامي يحتل الرتبة الثامنة من حيث اصحاب الامتياز على منقولات المنفذ عليه , عملا بالفصل 53 من قانون المحاماة , لما تبين انه ليس بالملف اصحاب امتياز, يبقى له حق استيفاء دينه عن باقي الدائنين - نعم -
- 146 أمر صادر بتاريخ 2021/4/13 ملف رقم 9/8115/2018
- القباضة لها حق الاولوية عن باقي الدائنين استنادا الى المادة 105 ومايليها من مدونة تحصيل الديون العمومية - نعم -
- 150 أمر صادر بتاريخ 2021/7/6 ملف رقم 1/8115/2020
- استنادا الى القانون المنظم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يحيل على مدونة تحصيل الديون العمومية, فان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يأتي في المرتبة الثالثة بعد العمال والخزينة العامة متى كان الامر يتعلق بناتج توزيع منقولات المنفذ عليه - نعم -
- 154 أمر صادر بتاريخ 2020/7/7 ملف رقم 1/8115/2020
- لما تبين ان الامر يتعلق بتوزيع ناتج بيع عقار المنفذ عليه , فان عدم وجود اي دائن صاحب رهن على عقار المنفذ عليه , يجعل جميع الديون عادية - نعم -

160 _____ أمر صادر بتاريخ 2020/9/22 ملف رقم 5/8115/2020
- الدائن المرتهن له حق الاولوية على ناتج بيع عقار المنفذ عليه ويستخلص مستحقاته مباشرة
من قسم التنفيذ - نعم-

166 _____ أمر صادر بتاريخ 2021/5/18 ملف رقم 10/8115/2020
- لما كان ناتج البيع المودع بصندوق المحكمة, يتعلق ببيع منقولات المنفذ عليه, فان الاجراء
يتقوا اصحاب الامتياز عن باقي الدائمين عملا بمقتضيات المادة 261 من مدونة الشغل - نعم-

193 _____ أمر صادر بتاريخ 2021/4/13 ملف رقم 23/8115/2020
- ديون العمال تعتبر ديونا عادية متى تعلق الامر بتوزيع ناتج بيع عقار المنفذ عليه - نعم-

209 _____ اجتهادات محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

211 _____ قرار صادر بتاريخ 2016/3/8 ملف رقم 5856/8301/2015
- المقرر قانونا ان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي, له حق الامتياز على منقولات المنفذ
عليه ويأتي من حيث الرتبة بعد العمال والخزينة العامة
مادام ان الامر يتعلق بناتج بيع عقار, فان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعتبر دينه ديناً
عادياً وليس له امتياز على باقي الدائمين - نعم-

218 _____ قرار صادر بتاريخ 2016/3/29 ملف رقم 1026/8232/2015
- عدم تجديد الرهن على الأصل التجاري وفق المقرر قانوناً يفقد الدين صفة الامتياز ويدخل
صاحبة ضمن خاتمة الديون العادية - نعم-

229 _____ قرار صادر بتاريخ 2016/11/1 ملف رقم 2208/8232/2016
- اعتبار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دائماً عادياً, يقتضى استفادته من عملية التوزيع
بهذه الصفة - نعم-

245 _____ اجتهادات محكمة النقض

247 _____ قرار محكمة النقض عدد 1459 الصادر بتاريخ 2008/11/11 ملف
رقم 1237/3/1/2006
- الخزينة العامة - بيع أصل تجاري - امتياز (لا).

253 _____ قرار محكمة النقض عدد 914 المؤرخ في : 2005/9/14 الملف
التجاري عدد : 1321/3/2/03
- أصل تجاري - رهن حيازي - أولوية استيفاء الديون - امتياز المكري.

- 259 ————— قرار محكمة النقض عدد 896 المؤرخ في ك : 2004/7/21 الملف
التجاري عدد 516/2002
- أصل تجاري - رهن حيازي - أولوية استيفاء الديون - امتياز المكري.
- 265 ————— قرار محكمة النقض عدد 896 المؤرخ في : 2004/7/21 الملف
التجاري عدد 516/3/1/02
- امتياز الخزينة - قابض الضرائب - الأسبقية في الحصول على منتج البيع قبل الدائن المرتين
للعقار المبيع (لا).
- 270 ————— قرار محكمة النقض عدد 189 المؤرخ في : 2004/2/11 الملف
التجاري عدد 1485/3/2/2003
- عدم سداد ثمن المنقول للدين المضمون
وجوب التصريح بجميع الديون حتى المضمونة منها برهن أو بامتياز.
- 278 ————— قرار محكمة النقض عدد 189 الصادر بتاريخ 2004/2/11 الملف
التجاري عدد 1585/3/2/2003
- عملا بمقتضيات الفصل 296 من القانون التجاري فإن صاحب الامتياز الخاص يستوفي حقه
من ثمن المنقول المثل بالرهن، فإن لم يكف ذلك الثمن ادخل بعد ذلك بالقدر الباقي ضمن اتحاد
الدائمين أما إذا توفر فاقض سلم إلى وكيل الدائمين.
- 285 ————— قرار محكمة النقض عدد 1784 الصادر بتاريخ 1999/12/8 الملف
المدني عدد 4847/96
- التوزيع بالخاصة - التعرض على المشروع - سند تنفيذي (نعم) سند دين (لا).

تعتبر مسطرة التوزيع بالمحاصة ، مسطرة حاسمة في عملية التنفيذ بين الدائنين في حالة التعدد وعدم كفاية ناتج عملية البيع، لتغطية جميع الديون، فإذا كان الأمر لا يثير أي أشكال حين يتعلق الأمر بدائن واحد أو في حالة التعدد وكفاية ناتج البيع لتغطية جميع الديون، فإن الأمر على العكس يثير العديد من الإشكاليات والصعوبات في حالة عدم كفاية ناتج عملية البيع لتغطية جميع الديون وحرصا على فعالية مسطرة التوزيع ، فقد عمل المشرع المغربي شأنه شأن باقي التشريعات على سن قواعد إجرائية ، وقواعد موضوعية تحكم سير هذه المسطرة ، بحسب نوع الدائن وناتج الدين الذي ينبغي توزيعه ، وما إذا كان يتعلق بناتج بيع عقار أم منقول أم أصل تجاري ، أم معدات وفي إطار هذا المؤلف سوف أحاول أن أضع بين يد المهتمين ، أهم القواعد التي تحكم مسطرة التوزيع بالمحاصة من الناحية الاجرائية، والنصوص القانونية التي تطبق أثناء سير هذه المسطرة من الناحية الموضوعية - بطريقة عملية ، حتى نستطيع جميعا فهم هذه المسطرة والوقوف عن قرب عن أهم الإشكاليات التي تطرح أمام رئيس المحكمة وهو بصدد القيام بإعداد مشروع التوزيع بالمحاصة، بدءا من أول مرحلة -أي فتح المسطرة- إلى آخر مرحلة والمتمثلة في التصفية النهائية.

الشمس : 90 درهم

ISBN : 978-9954-679-27-2



9 789954 679272



مؤسسة النهضة
للنشر و توزيع الكتاب

65، شارع مولاي العريس الأول ، الدار البيضاء
الهاتف : 05 22 85 35 62 / 05 22 28 01 69
05 22 85 40 03 / الفاكس :
e.mail : larenaissance.e.d@gmail.com